برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 19- 2007/2/21

التقارير التشغيلية

البند 10 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس للعلم*

تقرير نهائي عن المشروع الرائد للتأمين ضد الجفاف في إثيوبيا

مدة المشروع:	12 شهرا (2006/12/31 -2006/1/1)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2007/10
8 February 2007
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي:
(http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير المكتب الإقليمي لشرق وجنوب أفريقيا(ODK): Mr H. Arthur رقم الهاتف: 066513-2034

مدير فرع المشروعات الخاصة (OEDSP): Mr R. Wilcox رقم الهاتف: 066513-2399

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة المعنونة "تقرير نهائي عن المشروع الرائد للتأمين ضد الجفاف في إثيوبيا" (WFP/EB.1/2007/10).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات (WFP/EB.1/200716) الصادرة في نهاية الدورة.

أهداف المشروع ومخرجاته

الهدف العام

1- حقق المشروع الرائد هدفه العام المتمثّل في إثبات جدوى إنشاء آلية لتمويل الطوارئ من خلال تحويل مخاطر التقلبات المناخية في أقل البلدان نمواً إلى أسواق المخاطر الدولية. وهذا التمويل للطوارئ المضمون تعاقدياً يسهم في وضع نظام لإدارة المخاطر من أجل تقديم المساعدة الفورية في أوقات الجفاف قبل لجوء السكان إلى البيع الاضطراري لأصولهم، ومن ثم حماية سُبل المعيشة والحيلولة دون وقوع مزيد من السكان في دائرة الفقر، وتعزيز القدرة على مقاومة الصدمات في المستقبل.

2- وأثبت المشروع إمكانية وضع رقم إشاري لمخاطر الجفاف، وأن الرقم الإشاري لمخاطر الجفاف[1] في إثيوبيا يمكن أن يكون موضوعياً بما يكفي لتحويله. كما يسَّر المشروع اكتشاف أسعار مخاطر الجفاف الإثيوبية في الأسواق الدولية. وهذه المعلومات عن الأسعار يمكن أن تساعد الحكومة والجهات المانحة على التركيز على الوسائل الأكثر فعالية والأكثر كفاءة من حيث التكلفة في التعامل مع مخاطر التقلبات المناخية عن طريق تحديد الأسلوب الأمثل لتحمل المخاطر، ووسائل نقلها والتخفيف من آثارها. ويسهم هذا المشروع الرائد في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد حل شامل لإدارة المخاطر في إثيوبيا. وهذا الرقم الإشاري الذي تم استحداثه يشكل عنصرا تكميليا لنظام الإنذار المُبكر الحالي. وعن طريق الرصد الآني لهذا الرقم الإشاري، على غرار ما حدث في عام 2006، يمكن للحكومة وشركائها توقع الخسائر المرتبطة بالجفاف في أي موسم زراعي وتقييم درجة الاستعداد المالي والتشغيلي.

المخرجات

3- قام الشركاء التقنيون في الفترة 2004-2005 بتصميم الرقم الإشاري؛ وأسفر الوصول إلى بياناتهم وخبراتهم عن رقم إشاري يرتبط بنسبة 80 في المائة بعدد المستفيدين من المعونة الغذائية خلال الفترة من 1994 حتى 2004. وهذا الرقم الإشاري الذي يُعد مؤشراً موضوعياً لحالات الجفاف الرئيسية الموثقة ساعد المشروع على قياس مخاطر الجفاف في إثيوبيا في المناطق الزراعية ووضع نظام للحماية المالية لتغطية أقصى جوانب المخاطر. ويشير موظفو الإرشاد الميدانيين إلى أن الرقم الإشاري قد تتبع بدقة الأمطار والمحاصيل خلال موسم عام 2006؛ ولوحظت المناطق التي يمكن فيها تحسين الرقم الإشاري والنهج المتبع.

4- وبغية تهدئة مخاوف الأسواق إزاء جودة وسلامة بيانات تحويل المخاطر، كان لابد من بناء قدرات الهيئة الوطنية للأرصاد الجوية من أجل كفالة الإبلاغ الآني عن البيانات. كما تم تعيين جهة مستقلة، هي مؤسسة ماكدونالد ديتويلر الاتحادية وشركاؤها (MDA Federal)، للاشتراك في تقديم بيانات التسوية. وأسفر التعاون بين شركة فيل وغوتشال ومانجز (Weil, Gotshal and Manges) للخدمات القانونية، وخبراء المقر عن تحديد هيكل مُشتق لطرح العطاءات في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وحوِّلت مخاطر المناخ الإثيوبية إلى سوق المخاطر الدولية بسعر مقبول لجميع أصحاب المصلحة تم التوصل إليه من خلال هذه العطاءات التنافسية.

[1] هذه صيغة تبين الصلة التي تربط بين ظاهرة يمكن قياسها - الأمطار في هذه الحالة - وحالة تعقبها، وهي انخفاض غلة المحاصيل بسبب الجفاف. وتستند هذه الصيغة إلى الرقم الإشاري لتلبية الاحتياجات المائية الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة.

استراتيجية المشروع

التنفيذ

5- فيما يلي الجدول الزمني للمشروع: (1) سبتمبر/أيلول 2004- أكتوبر/تشرين الأول 2005: وضع الرقم الإشاري وإبرام العقد المشتق القائم على الأحوال المناخية بمشاركة من الشركاء التقنيين ومن خلال التعاون بين شركة Weil, Gotshal and Manges التي قدمت خدماتها القانونية مجانا وبين الخبراء في المقر؛ (2) نوفمبر/تشرين الثاني 2005: طرح مناقصة لعقد مناخي مشتق مع كبار المشاركين من أسواق الأحوال المناخية.

6- وأجرى المشروع تقييماً للعطاءات المقدمة من ست من بين تسع شركات دُعيت إلى المشاركة على أساس الجدارة الائتمانية والخبرة في مجال أسواق المناخ، مما يسَّر اكتشاف الأسعار. وحددت لجنة الشراء التابعة **للبرنامج** العطاء الفائز من شركة أكسا لإعادة التأمين، بالتشاور مع الجهات المانحة المشاركة والحكومة. وتم تقاسم معلومات الأسعار مع الحكومة وأصحاب المصلحة للتشجيع على مواصلة بحث إدارة المخاطر وهشاشة الأوضاع في إثيوبيا.

7- وفي ديسمبر/كانون الأول 2005، تم إبرام عقد مع شركة أكسا لإعادة التأمين لتغطية الفترة من 11 مارس/آذار حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2006؛ وتم طيلة تلك المدة رصد الرقم الإشاري ومقارنته بالظواهر الفعلية. وبحلول أغسطس/آب 2006، أنشأ المشروع بالاشتراك مع مكتب تنسيق الأمن الغذائي التابع للحكومة لجنة توجيهية للمشروع وتصميم مدونة قواعد تنفيذية لتنظيم التحويلات إلى المستفيدين في حالة دفع مبالغ من شركة التأمين.

نطاق الرقم الإشاري

8- شملت الأُسر التي استهدفها المشروع الرائد والمحددة بأنها تعاني انعداماً عابراً في الأمن الغذائي ما يقدَّر بنحو 5 ملايين شخص. وغطى الرقم الإشاري منطقة يعيش فيها 17 مليون شخص في 278 مقاطعة إدارية. وأنشئ غطاء مالي تحوطي صغير بموجب العقد لدفع ما قيمته 7.1 مليون دولار أمريكي كحد أقصى لتغطية 62 000 أسرة أو 310 000 مستفيد خلال الموسم الزراعي 2006.

الاستدامة وتنمية القدرات

9- عمل فريق المشروع مع الحكومة والشركاء المحليين على بناء القدرات في مجال التأمين ضد مخاطر التقلبات المناخية والتخطيط للطوارئ من أجل الحفاظ على سُبل المعيشة. وعزز المشروع على وجه الخصوص شبكة الإبلاغ في الهيئة الوطنية للأرصاد الجوية التي يستفيد منها جميع المعنيين بالأمن الغذائي. وبإثبات جدوى التأمين، بدأ المشروع دمج مفهوم إدارة المخاطر في خطط الحكومة والشركاء الإنمائيين، وكشف عن إمكانية استدامته على المستوى القطري وبين الأوساط المعنية بالتنمية وأسواق المخاطر الدولية في القطاع الخاص. وأخذ البنك الدولي بمفهوم المشروع لتجهيز منحة مشروطة على أساس رقم إشاري محسن لتوسيع نطاق شبكة الأمان الإثيوبية في حالة تعرُّض سُبل المعيشة لضغوط حادة خلال الفترة 2008 - 2010.

10- ويدل النجاح في إيجاد منافذ في الأسواق وما أعقب ذلك من سلامة تشغيلية للمشروع الرائد على جودة البيانات وشبكة الإبلاغ في الوكالة الوطنية للأرصاد الجوية التي استطاعت بمساعدة فريق المشروع أن تلبي، بل وتتجاوز، المعايير التي تتطلبها أسواق المخاطر الدولية.

الموارد المقدمة من الجهات المانحة والحكومة والشركاء

11- تم تلقي ما يقرب من نصف الأموال التي صدرت نداءات بشأنها. وقام المشروع، تحقيقاً لأهدافه، بمبادلة تغطية المخاطر - عن طريق تقليل الإنفاق على الأقساط - لبناء قدرات الوكالة الوطنية للأرصاد الجوية من أجل كفالة جدوى المشروع الرائد وتلبيته لمعايير الأسواق الدولية بشأن جودة بيانات الأحوال المناخية. وقامت الحكومة بمساعدة الهيئة الوطنية للأرصاد الجوية على أساس ثنائي، وتأهبت لاستيعاب بعض تكاليف تحويل المساعدة إلى المستفيدين في حالة دفع مبالغ من التأمين.

الشراكات

12- تولى فريق في مقر **البرنامج**، بمساعدة من فريق إدارة مخاطر السلع التابع للبنك الدولي، برصد الرقم الإشاري خلال الموسم الزراعي. وساند الفريق موظفاً وطنياً في وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في المكتب القطري لرصد الرقم الإشاري للظواهر الفعلية وبناء توافق في الآراء مع الهيئة الوطنية للأرصاد الجوية، ووكالة الاستعداد للكوارث والوقاية منها، ومكتب تنسيق الأمن الغذائي، ووزارة الزراعة والتنمية الريفية، والبنك الدولي، وشبكة نظام الإنذار المُبكر بالمجاعة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

13- وبالنظر إلى استناد العقد المُشتق إلى رقم إشاري مُشتق من بيانات الهيئة الوطنية للأرصاد الجوية، كان من الأساسي تكوين شراكة قوية بين الهيئة الوطنية للأرصاد الجوية، وفريق المشروع، والشركة المستقلة المختارة للتحقق من البيانات وذلك لكفالة تلبية المشروع للمعايير الدولية. وقد تحقق ذلك من خلال الحوار مع الشركاء وبناء القدرات.

دمج المشروع في استراتيجية إثيوبيا للأمن الغذائي

14- يتماشى المشروع مع السياسية الإنسانية للحكومة التي تسعى إلى التحوّل عن طريقة رد الفعل إلى نهج لإدارة المخاطر. ويركّز برنامج الحكومة للأمن الغذائي على التنمية والخروج تدريجياً من حالة انعدام الأمن الغذائي عن طريق ربط تدابير الأمن الغذائي بشبكة أمان لصالح الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي المزمن. ولذلك فقد قامت الحكومة بتصميم هذا المشروع بالاشتراك مع مكتب تنسيق الأمن الغذائي الذي يتولى إدارة برنامج الأمن الغذائي، بما في ذلك شبكة الأمان. وبمجرد إنشاء صناديق الطوارئ من خلال المشتق المناخي، قام **البرنامج** ومكتب تنسيق الأمن الغذائي بإنشاء لجنة توجيهية لقيادة المشروع، كما قام بتصميم مدونة قواعد تنفيذية والموافقة عليها لتنظيم عمليات التحويل إلى المستفيدين في حالة سداد أي مدفوعات من التأمين. وتبين مدونة قواعد التنفيذ التي تستند إلى دليل مشروع شبكة الأمان كيفية تدفق الأموال من شركة التأمين إلى المستفيدين في تصوُّر المدفوعات؛ كما تتضمن مدونة القواعد خطوطاً توجيهية بشأن استهداف المستفيدين واختيارهم، وتحديد أدوار المؤسسات ومسؤولياتها، وخطوطاً توجيهية بشأن تقديم التقارير المالية ومراجعة الحسابات لكفالة شفافية الإدارة المالية. وتتاح مسوَّدة مدونة القواعد حسب الطلب لحين الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة عليها مع ممثلي الحكومة.

أداء الرقم الإشاري والعقد

15- فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل، شهد عام 2006 موسماً جيداً في إثيوبيا؛ ولذلك يتعذر تقييم أداء الرقم الإشاري الذي تم تصميمه لرصد الجفاف. ولا تتوفَّر إلا معلومات محدودة حيث لم تتح بعد تقديرات إمدادات المحاصيل وإمكانية الحصول على الغذاء لعام 2006. على أنه يمكن استخلاص دروس من عمليات التحقق الميداني من الرقم الإشاري التي طلب المشروع إجراءها.

16- ولم تكن الإحصائيات الرسمية عن الإنتاج والغلات متاحة وقت طباعة التقرير ولكن توقعات الهيئة المركزية للإحصاء تشير إلى تحسُّن الحصاد بنسبة 16 في المائة عما كان عليه في عام 2005.[2] وخلال عام 2006، بلغت قيمة الرقم الإشاري للجفاف في إثيوبيا 21.1 مليون دولار أمريكي مقارنة بما مقداره 41.9 مليون دولار أمريكي في عام 2005، كما تحسَّنت هذه القيمة بنسبة 30 في المائة عن متوسط القيمة الطويلة الأجل (انظر الشكل 1). وانخفضت قيمة الرقم الإشاري للجفاف في إثيوبيا في نهاية فترة العقد، وهي 31 أكتوبر/تشرين الأول 2006، عن مستوى الـ 55 مليون دولار أمريكي المحدد لبدء التدخل، مما يشير إلى أن عام 2006 لم يشهد أي موجة جفاف مفجعة بحجم موجة الجفاف التي وقعت في عام 2002 أو عام 1984. ولذلك لم تسدد أي مدفوعات من العقد الجوي المشتق في عام 2006.

الشكل 1: الرقم الإشاري للجفاف في إثيوبيا، 1952-2006

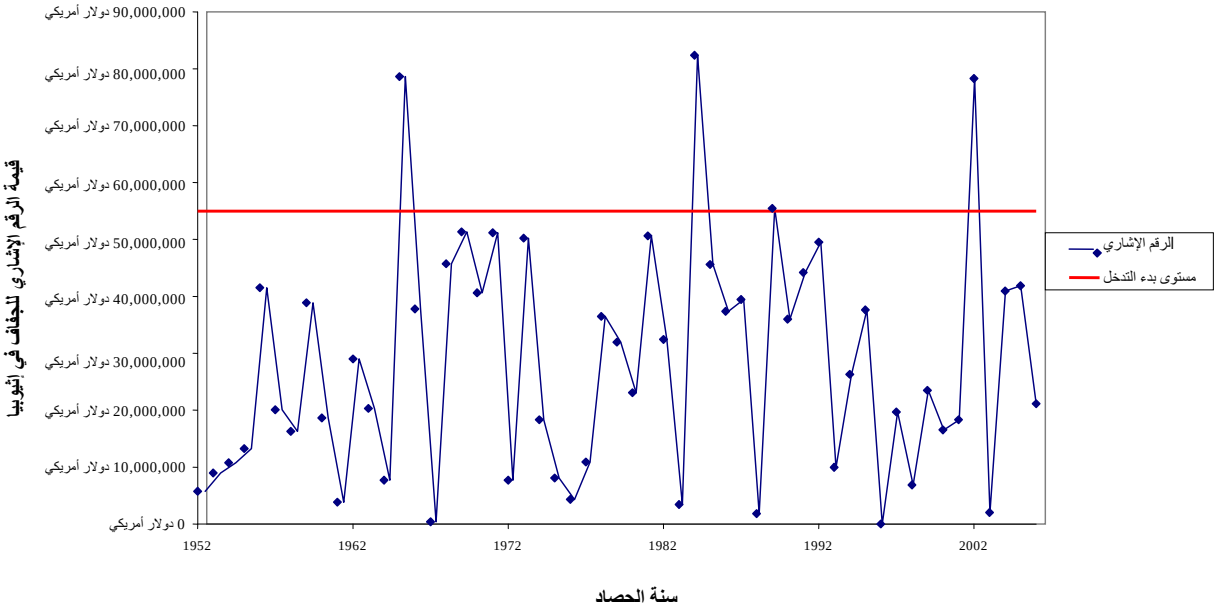

17- وازدادت كمية الأمطار عن المتوسط في جميع أنحاء البلد خلال عام 2006. وأسفر ذلك عن ثلاثة فيضانات، ولكن الإنتاج كان جيداً بشكل عام. ولم يكن الهدف من الرقم الإشاري للجفاف في إثيوبيا رصد الفيضانات أو الأمطار الغزيرة، ولكنه كشف عن مستوى جيد من الأداء ودقة في رصد حالات نقص المياه المحلية حيثما وقعت.

18- وجرى رصد الرقم الإشاري للمشروع الرائد لعام 2006 خلال الموسم الزراعي 2006 وذلك للتحقق من دِقة الرقم الإشاري لكمية الأمطار. وتلقى فريق المشروع بيانات من الهيئة الوطنية للأرصاد الجوية عن آخر التطورات اليومية في

[2] رسائل شخصية من وزارة الزراعة والتنمية الريفية والهيئة المركزية للإحصاء في إثيوبيا.

كمية الأمطار في كل محطة من المحطات الست والعشرين. وأتاح ذلك تحديث قيمة الرقم الإشاري حتى يمكن مقارنته بوضع المحاصيل الرئيسية في المناطق التي تزرع فيها. وازدادت تعقيدات التحقق من الرقم الإشاري للجفاف بسبب المستوى الجيد للإنتاج خلال ذلك الموسم. ولكن بالنظر إلى أن الرقم الإشاري لكمية الأمطار يستند إلى نموذج التوازن بين المحاصيل والمياه، فإن المقارنة بالتقارير الميدانية لوزارة الزراعة والتنمية الريفية أتاحت وسيلة أدق للتحقق من أداء الرقم الإشاري. والأهم أن ذلك التحقق الميداني أتاح فرصة لتحسين الرقم الإشاري التجريبي لاستخدامه في التطبيقات المقبلة.

19- وتوفر محطة دير داوا للأرصاد الجوية مثالاً يوضح تتبُّع الموسم من خلال الرقم الإشاري (انظر الشكل 2). ويشير الخط الأحمر الذي يمثل الرقم الإشاري للجفاف في إثيوبيا في محطة دير داوا إلى تطوُّر الموسم الزراعي 2006 في المحطة. وكلما ازداد الخط الأحمر، كلما ازداد أثر الإجهاد المائي، أي نقص الأمطار، على المحاصيل؛ وأما الخط الأحمر عند نقطة الصفر فيشير إلى عدم حدوث أي إجهاد مائي. وتم جمع تقارير ميدانية من المناطق المحيطة بالمحطة؛ ووردت المعلومات التالية عن مقاطعة غورغورا:[3]

دير داوا هي مقاطعة يدخل فيها موسم الزراعة ضمن الموسم المطير الرئيسي الممتد من يونيو/حزيران حتى سبتمبر/أيلول؛ والمحصول الرئيسي في هذه المقاطعة هو السرغم الذي يمثّل 95 في المائة من المساحة المزروعة سنوياً. وفي عام 2006، تمت زراعة 586 10 هكتار؛ وعلى الرغم من إجهاد المياه والفيضانات، ازدادت غلات السُرغم بنسبة 10 في المائة عما كانت عليه في عام 2005.

بدأ هطول الأمطار في موعده خلال الأسبوع الأخير من مارس/آذار في المناطق المنخفضة، وبدأ هطولها في نهاية يناير/كانون الثاني في المناطق المتوسطة الارتفاع. على أن خمسا من رابطات المزارعين أفادت بتأخر الأمطار أسبوعين حيث بدأ هطولها في أول أبريل/نيسان، وتوقفت في سبتمبر/أيلول قبل أسبوعين من موعدها المعتاد, وتأثرت محاصيل السُرغم بفترات من الجفاف تراوحت بين 10 و15 يوماً في مايو/أيار ويوليو/تموز.

تسبَّبت فيضانات أغسطس/آب عام 2006 في وقوع أعلى خسائر مسجَّلة في الأرواح والممتلكات في بلدة دير داوا والمنطقة المحيطة بها. ودُمِّرت المحاصيل السنوية والمعمِّرة في 250 هكتاراً أي 2 في المائة من المساحة المزروعة؛ ونفق 000 1 حيوان ودُمِّرت نظم الري والتربة وجمع المياه.

[3] في نهاية الموسم، استعان المشروع بخبراء محليين من وزارة الزراعة والتنمية الريفية والمعهد الإثيوبي للبحوث الزراعية في أديس أبابا لاستعراض تصميم الرقم الإشاري وتنفيذ عمليات التحقُّق الخاصة بهم من خلال زيارة نحو عشر محطات للأرصاد الجوية، ولكن تقريرهم غير متاح حتى الآن؛ وتستند التقارير الميدانية إلى المسوَّدة الأولى.

الشكل 2: تطور الرقم الإشاري للجفاف في إثيوبيا في محطة دير داوا للأرصاد الجوية، 2006

تطوُّر الرقم الإشاري للجفاف في إثيوبيا في محطة دير داوا، 2006

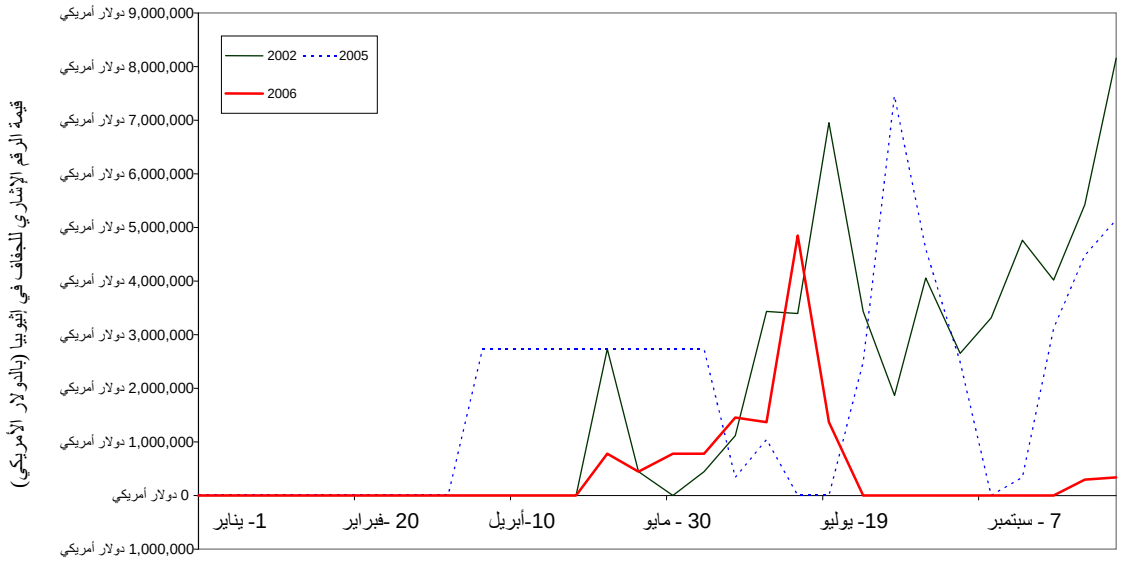

20- ووفقاً لنموذج الرقم الإشاري للجفاف في إثيوبيا في محطة دير داوا فقد بدأ هطول الأمطار في أواخر شهر مارس/آذار؛ وسقطت أمطار متفرقة في أواخر شهر يناير/كانون الثاني. ويبين الشكل 2 فترات الجفاف خلال شهري مايو/أيار ويوليو/تموز مع ارتفاع الرقم الإشاري في منتصف مايو/أيار عندما تعرَّضت محاصيل السُرغم لإجهاد المياه، ومع ارتفاعه مرة أخرى في يوليو/تموز.

21- وفي بداية أغسطس/آب، ينخفض الرقم الإشاري إلى الصفر، مما يشير إلى سقوط كميات كافية من الأمطار وانتهاء فترات الجفاف. ولم تُرصد الفيضانات والأمطار الغزيرة في شهر أغسطس/آب، حيث يفترض النموذج استحباب سقوط الأمطار. ويؤكد تحليل البيانات أن كمية الأمطار في أغسطس/آب كانت تزيد بنسبة 20 في المائة على متوسطها خلال 30 عاماً في دير داوا؛ ونجم الفيضان النهري عن فرط هطول الأمطار عند منبع النهر في المرتفعات الإثيوبية وليس بسبب الأمطار المحلية.

22- ويبين الشكل 2 أيضا نهاية سقوط الأمطار في مطلع شهر سبتمبر/أيلول حيث يرتفع إجهاد المياه ارتفاعاً طفيفاً اعتباراً من منتصف سبتمبر/أيلول. وتكشف البيانات عن أن توقف الأمطار جاء مبكراً بأسبوعين عن المتوسط في عام 2006. وفي نهاية الموسم، ارتفع الرقم الإشاري للجفاف في إثيوبيا في محطة دير داوا بنسبة 11 في المائة عن قيمته في عام 2005، وهي نسبة تتوافق إلى درجة كبيرة مع الزيادة بنسبة 10 في المائة في غلات السُرغم التي لاحظتها وزارة الزراعة والتنمية الريفية خلال الفترة من 2005 حتى عام 2006.

مجالات التنقيح والتحسين

23- على الرغم من دقة تتبع النموذج لإجهاد المياه خلال موسم عام 2006، فقد سلَّط المشروع الرائد الضوء على مجالين يمكن رفع مستوى الدقة فيهما، وهما:

- **فترات زراعة المحاصيل**. استخدمت فترات الزراعة القياسية التي حددتها شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة في زراعة المحاصيل الطويلة الدورة والقصيرة الدورة لمعايرة نموذج عام 2006 في جميع أنحاء البلد. على أنه ينبغي في

المستقبل مواءمة تلك الفترات مع الممارسات الزراعية المتبعة في كل منطقة. ومثال ذلك أن نموذج عام 2006 افترض أن التيف (نوع من الحبوب المستخدمة في صناعة الخبز والعلف) قد تمت زراعته مبكرا أكثر مما هو في حقيقة الأمر. وتعرض محصول التيف في بعض المناطق لإجهاد المياه بسبب توقف الأمطار مبكراً، وأما في نموذج الرقم الإشاري للجفاف في إثيوبيا فقد تم حصاد المحصول بالفعل ولم ترد أي إشارات لإصابته بأضرار.

- **مدة دورات النمو**. استخدمت دورات النمو القياسية المأخوذة عن شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة ومنظمة الأغذية والزراعة في جميع أنحاء البلد. ولكن دورات النمو تتفاوت بالفعل تبعاً للارتفاع والأنواع المحلية. ومثال ذلك أن بعض المناطق تزرع نوعا من السُرغم الذي يستغرق نموه 240 يوماً، ولكن النموذج افترض نوعاً مدته 150 يوماً، مما أدى إلى التضارب.

24- ويجري تنفيذ الإجراءات التالية للتصدي لحالات النقص. فخبراء وزارة الزراعة والتنمية الريفية والمعهد الإثيوبي للبحوث الزراعية في أديس أبابا الذين يقومون باستعراض الرقم الإشاري لعام 2006 يعكفون على جمع قاعدة بيانات للمعلومات عن فترات الزراعة والدورات الزراعية للمحاصيل الرئيسية على مستوى المقاطعات الإدارية في المناطق الست والعشرين؛ وتم الانتهاء مؤخراً من إعداد قاعدة بيانات محلية تحتوي على تلك المعلومات التي من المتوقع استخدامها في المشروعات التجريبية المقبلة.

25- ويرى فريق المشروع أنه على ضوء طبيعة موسم عام 2006 فقد يكون من المهم بحث تأثير الأمطار الغزيرة على غلات المحاصيل رغم عدم وجود أي نموذج مؤكد للتوازن المائي لرصد ذلك؛ على أن هناك نماذج غير مؤكدة يمكن اختبارها. ولم يغط الرقم الإشاري المستخدم في المشروع المناطق الرعوية بسبب عدم وجود ما يكفي من محطات الأرصاد التي يمكن استخدامها؛ ولكن المرحلة الثانية من المشروع الجاري تصميمها بالاشتراك مع إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولي، ستغطي المناطق الرعوية كذلك.

الدروس المستفادة

26- كشف المشروع الرائد للتأمين ضد الجفاف في إثيوبيا عن الآتي:

1) من الممكن عملياً استخدام آليات السوق لتمويل مخاطر الجفاف في إثيوبيا؛

2) من الممكن وضع مؤشرات موضوعية وسريعة ودقيقة للانطلاق في المساعدة في حالات الجفاف؛ ويتم تحديث الرقم الإشاري كل عشرة أيام لتحسين سرعة تدفق المعلومات عن الاحتياجات المتطورة المرتبطة بالأحوال المناخية؛

3) يمكن للموارد المسبقة أن تحفّز الحكومات والجهات المانحة لوضع خطط للطوارئ، مما يساعد على الاستجابة مبكراً للصدمات؛ وعند صياغة مدونة قواعد التنفيذ، قامت الحكومة بتطوير خططها للطوارئ؛ وكان لضمان